تكيف المجتمع العربي مع قيم العولمة

خدي برام
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط العصرية

مقدمة:

تعتبر العولمة ميدانا جديدا بالنسبة للعلماء والباحثين. ومع ذلك فإنها قد اختزلت جداول العلوم والمعارف حتى أضحت بمثابة الأرغانون بالمفهوم الأرسطي[1]، فهي ليست علما خالصا وإنما هي للعلوم بمثابة المنطق تتوسل بها في احتياجها الملح إلى تصنيف المعطيات وتجميعها وصياغتها صياغة منطقية وفي ذلك مطمح كل علم وغايته في المنطق على الأقل، إنها تثري العلوم بمجرد احتكاكها بها بإتاحة القدرة على الضبط والاستقراء وتحقيق شروط النجاعة. وإذا كانت كما حددناها فإنه يمكن أن نجد عدة أوجه ارتباط بينها وبين علم الاجتماع المهتم بدراسة الأبنية الاجتماعية ونمو الأفكار وتطورها اعتمادا على رؤية منطقية خاصة وقد بلغ درجات كبيرة من النضج. وهكذا فقد صار الارتباط واضحا بين العولمة وقضايا المجتمعات الانسانية المتنوعة حسب عوامل ومحددات عديدة. وقد طور علماء الأجهزة بروتوكولات نوعية للتحقق من مصدر الرسائل الالكترونية الشيء الذي جعل هذه الأجهزة مخزنا للعجائب يمكن من تعليم وتثقيف المتعاملين معها انطلاقا من لغتها الخاصة التي تحتويها لوحات المفاتيح ومن لغة المجتمع وهي لغة كثيرة الدلالات ودائمة اضافة إلى أنها تثير مسائل شائكة ومتنوعة وتؤدي إلى تمثل عام للعلاقات الاجتماعية. فلا غرابة حينئذ أن نجد من اللسانين من يتحدثون عن جدوى المعلوماتية في تعليم اللغات ومعالجتها آليا وقد بذلت مجهودات كبيرة لتطويع تقنية الأجهزة ونظم المعلومات لقواعد اللغة بعد ان سيطر الفنيون على الساحة لإخضاع اللغة لقيود الحاسب[2].

هناك الكثير من التغيرات الفكرية والثقافة التي حصلت وتحصل. وفي الواقع لا يمكن تحليل هذه المسائل بمعزل عن البناء التقاني والمعلوماتي وخواصه. وتؤخذ هذه العلاقة في سياق المعنى المصاحب والقائم على أشكال تشخيصية بعيدا عن الصيغ الجاهزة بمعنى آخر فإن الثقافة لا تعرف إلا من خلال كميات المعلومات التي تنفذ عبر الجهاز.

---

[1] - معنى الآلة والعقل.

[2]– نبيل علي. (1994): **العرب وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 184، الكويت، ص، 21.

غير أنه من اللافت للنظر أن العولمة وقد حققت مثل هذه المكاسب في شكل ثورة كوبررنيكية ليست متقادمة وإنما هي حديثة العهد. وبطبيعة الحال نسعى إلى فهم هذه الظاهرة والبحث عن الضوابط والصيغ النظرية التي تسير لنا اقامة مشاريعنا المعرفية وتحديد الشروط الأساسية لذلك وتجاوز العوائق الابستمولوجية والسوسيولوجية وبناء استراتيجيات شاملة. ويحيلنا الواقع على تراكمات نظرية ومعرفية متشعبة، لأن ما نعيشه اليوم هو عصر الثورة المعلوماتية التي أضحت تغطي العالم كله.

وتزداد الصورة تكاملا علميا إذا خضعت إلى قوانين تطورية وإلى مجموعة رئيسية من الأدوار التمثيلة انطلاقا من زوايا نظر متنوعة تستجيب بطبيعة الحال لإغراءات العلم. وتكمن النقطة الأساسية التي ننطلق منها هنا في القدرات الكبيرة والمتنوعة للعولمة وهي غالبا ذات مشروعية قوية وفي اتصال متين مع الحركات الاجتماعية. وحينما نقول الحركات الاجتماعية فإننا نقصد بذلك نماذج التغير وإعادة البناء أكثر منها نماذج التدمير والتقويض. وهي حركية تتدرج ضمن منظومة المجتمع وداخل التاريخ وقادرة على ضمان ديمومة للبنى الاجتماعية.

ومن المعروف أن علماء الاجتماع قد انكبوا على دراسة الاتصال باعتباره ظاهرة اجتماعية كما اهتموا بدراسة تأثير وسائل الاتصال على التغيير الاجتماعي. وتحتل العولمة مكانة امتيازيه في هذا الجدل ذلك أنها وسيلة تكنولوجية وأداة يمكن افتراضيا أن يتم بواسطتها تغيير التقاليد والعوائد التي لا تنسجم مع عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي[1]. هناك إذا قانون تعاقبي يقوم على أولويات وقواعد علمية وله اتصال بالخاصيات الأساسية الاجتماعية ومن جهة أخرى بالوعي والإدراك والحرية وهي العناصر المهمة في تكوين ما نسميه اليوم بالنموذج المجتمعي الجديد في ضوء الثورة المعلوماتية.

الإشكالية:

في ظل عولمة العالم الناتج عن التطورات الهائلة في مختلف ميادين الحياة وخاصة التطور الهائل الذي شهده العالم في قطاع الاتصالات، وما تبعه من سرعة في نقل المعلومات وتمازج للحضارات والثقافات، نسعى من خلال هذا البحث تقديم ودراسة حول تكيف المجتمع العربي مع قيم العولمة، أمام ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية متسارعة ومتنامية عبر الزمن.

---

[1]– عزمي عبد الرحمن. (1987): **التكنولوجيا الحديثة للاتصال**، المجلة التونسية للاتصال، عدد 12 ديسمبر، ص، 84.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى الوقوف على مدى تكيف المجتمع العربي مع قيم العولمة، مع وضع تصور لتسهيل دورها في مواجهة تلك القيم من خلال ما يلي.

1. التعرف على آثار العولمة الاجتماعية.
2. الكشف عن الآثار الاقتصادية للعولمة.
3. محاولة التعرف على التأثير الثقافي للعولمة.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا لموضوع تكيف المجتمع العربي مع قيم العولمة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي هو طريق يعتمد عليه الباحثون في الحصول على المعلومات التي تصور الواقع الاجتماعي، وتسهم في تحليل ظواهره.

1. سبل الاستفادة من نتائج الثورة المعلوماتية

لم يحدث توسيع الفضاء الإتصالي الكوني فجأة وإنما سبقته تراكمات معلوماتية في ظروف تاريخية وحضارية محددة وهي حتما غير مجردة من التعليلات العقلانية إلا أن هذا الامتداد المعرفي الجديد لم يكن كذلك في أزمنة هادئة بل ظهر في طفرة التشنج العالمي والصراعات الدولية الشيء الذي جعل المعلوماتية ووسائل الاتصال المختلفة تبدو كنبوءة اجتماعية وسياسية وثقافية. وهي نبوءة أنتجتها الايديولوجيا الغربية المهيمنة هذا ما يجمع عليه كل المتتبعين للحركية الكونية الجديدة في مستوى الاكتشافات الاعلامية وفي مستوى بناء المعرفة وعقلنتها إلا أن هذه التفاعلات طورت بواسطة العلم وكانت مرتكزاتها الأساسية هي العقلانية وهو ما يخلق الظروف الموضوعية المناسبة أمام الدول السائرة في طريق النمو لكسر الاحتكارات الغربية والاستفادة من نتائج الثورة المعلوماتية في كافة المجالات الانسانية والمعيشية.

وبذلك تصير القضية ذات بعد مجتمعي في منطلقاتها من أجل إدراك خصوصيات التحول ومدى خطورته على الإنسان في إطار المجتمع. وطبيعي أن تنسجم في هذا السياق جهود العلماء مع توجهات النخب السياسية من اجل الانخراط في المرحلة العالمية بكل اقتدار وتوازن ودون الاعتماد على تقديرات نسبية أو مستندات ما ورائية.

وقد مهدت التطورات الحالية إلى بروز ملامح أولية لتراكمات وأنساق معلوماتية في البلدان النامية التي لم تبق بمعزل عن الثورة الاعلامية. وفي الواقع إن تقدم المعلوماتية ارتبط دوما بتقدم الانسان وارتقائه وقدرته على الابداع والاضافة إلا أن كثافة المعطيات وتشابكها وتعقد المسالك الموصلة إليها يجعل قدرة الانسان محدودة مهما اتسعت ولذلك يقدم له الحاسوب إمكانات التحكم الميكانيكي في

الشبكات التي تحتوي على مضخات ضوئية ويساعده على تبادل أكبر قدر من المعطيات وفي فترات زمنية قياسية ويشير كل هذا التقدم إلى أن الاعلامية أضحت كونية الطابع ومتصلة بسياقات سوسيو اقتصادية وثقافية مرنة تقبل إعادة التشكيل والبناء.

1.1. التنمية والتغيير الاجتماعي

يحسن بنا عند تناولنا بالتحليل للابتكارات المعلوماتية وتقنيات الاتصالات أن نبحث في علاقات ترابطها بعملية التنمية بوصفها نشاطا اجتماعيا. إذ أن أحد الأسباب المهمة لتفسير عملية التنمية هو بالضبط تضخم المعلوماتية والاتصالات بالأمواج الضوئية، علاوة على كون الهاجس المركزي الذي ينطلق منه أي مجتمع بصدد خوض غمار الأعلمة هو اعتبار الفرد أساسا للتقدم لأنه المتقبل الوحيد في إطار الارتباط الاجتماعي ولديه القدرة على توظيف التقنية وتحقيق تقدم في مستوى معيشته وتوجيه سلوكه ومعرفته من أجل الصالح العام.

وبالنسبة للمجتمعات العربية فإن الوعي بمشكلة التبعية والرغبة في تحقيق التقدم اجتماعي أديا إلى مزيد العمل على تنشئة الأفراد تنشئة اجتماعية وفقا لتصورات عقلانية هدفها تعويدهم على العمل المشترك والاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورات التقانية وخاصة منها المعلوماتية من أجل مواكبة ركب الحضارة المعاصرة [1]، وحياكتها بطريقة علمية ومنظمة في نسيج المجتمع.

ولن يتسنى ذلك إلا بملاءمة البنى العقلية والمعارف العلمية مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع. بيد أن في هذا الإقرار ما يدعو إلى بعض التخصيص في الحكم باعتبار تفاوت نسب امتلاك التقانة والقدرة على توظيفها من مجتمع إلى آخر، هذا إضافة إلى خصوصية الأدوار التي يفرضها عليها موقعها في إطار القسمة العالمية للعمل والتي تستحق اليقظة والمتابعة المستمرتين تفاديا لما يمكن أن ينجر عنها من اختلالات وسوء تنظيم.

إن الإنتظامات في مستوى العلاقات الدائمة التي تقيمها المجتمعات العربية مع محيطها الخارجي تستلزم منها السعي بجدية إلى طرح ممكنات التخطيط المنهجي لطرق استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة لديها والنظر إلى التقدم التقاني والثورة المعلوماتية على أنهما يشكلان الركيزتين الأساسيتين للرقي الاجتماعي والتحديث وهي عوامل تتطلب اندماجا عضويا وظيفيا لأكبر عدد ممكن

---

[1]– علي الدين هلال. (1982): **الأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي**، مجلة المستقبل، عدد، 3، ص، 108.

من الهياكل العلمية مع المؤسسات الانتاجية[1]. وقد ظهرت تقانات معلوماتية مبتكرة تهدف إلى ضمان ذلك الاندماج.

وهذا الأساس هو الأكثر فاعلية في عصر المعلومات وقد يتدعم إذا انطلقنا من فضاء تتميز فيه الهياكل والبنى الاجتماعية بتحولاتها السريعة والدائمة وهو فضاء يجعل امكانيات القفز والارتقاء سانحة إلى حد بعيد ويساعد على لعب دور قيادي في مستوى التطور العالمي، هذا إذا أدركنا أهمية الاحتياط من النتائج العكسية للمعلوماتية إذ أن الخوف من العودة إلى التبعية في أشكالها الجديدة يدعو إلى مزيد العمل من أجل التعجيل بنسق التطور خاصة وأن الابتكارات المعلوماتية تظهر اليوم في أشكال دقيقة جدا تقترب من قمة أدائها وتفرض متابعة دقيقة.

إن أغلبية الدراسات والأبحاث المنجزة إلى حد الآن اتخذت موضوعا لها الأزمات الاقتصادية والتأثير الاجتماعي الادخال المعلومات والتعميم التدريجي للعولمة في المجتمع ولقد بدأنا ندرك عمليا وجود رؤية دقيقة في تحديداتها ومجدية في مستوى المشاكل التنموية والحلول التي تطرحها الأعلمة والتقانة وتقودنا هذه المسألة إلى وضعيات متوازنة رغم كونها تجعل التحاليل والتقييمات التنموية احتمالية سواء بالنسبة إلى التنظيمات أو بالنسبة إلى الافراد في مستوى العمل التنموي.

2. بناء الاستراتيجيات المعلوماتية

ومن أجل إيضاح نوعية الاستراتيجيات المعلوماتية المعتمدة يجب أن نشدد على أهمية إلغاء الفجوة المعلوماتية بين الدول العربية وبين الدول الصناعية وكسر الجمود والسلبية والخوف من النتائج. ويتم ذلك عبر دفع الأفراد والجماعات المعنية بالتحول التقاني إلى رسم وتخطيط ونوعية البرمجة الاعلامية التي يرغبون فيها[2] لأن هذا العمل هو الضمانة الوحيدة التي تجعلنا نتفادى الأخطاء المنجرة عن عملية الاتصال الالكتروني كما أنها خطوة تقوم على العلمية التي تخص المشروع المجتمعي المطلوب. هذه العوامل يمكن تسميتها عوامل "الضبط" وكشف آليات التناقض في مشروع التنمية القائم على المعلوماتية، لأن الاحتياط من الآثار السلبية للأعلمة هو يشكل الفهم العلمي للتنمية ويساهم في إحداث تحول منهجي في المجتمع بعيدا عن العجز والقصور. ويوحي ذلك بتوزيع العمل بين الإنسان والعولمة بما يساعد على إثبات ذات الفرد من خلال الابداع والعمل الذهني.

---

[1]- محمد عبد الشفيع عيسى. (1984): **التبعية التكنولوجية في الوطن العربي**، المستقبل العربي، ص، 96.

[2] -H. Schwimann :(1975): **Transfert électronique**. Une fois encore I 'Europe va- t-elle découvrir L'Amérique ? 01 informatique Mai, P37.

1.2. الحاجة إلى تنمية شمولية

لقد خلقت الثورة الاعلامية حاجة إلى تنمية شمولية ولهذه الحاجة ثلاثة أوجه: الوجه الأول يستوجب بناء مرتكزات نظرية للتنمية ذات قيمة عالمية، وتقوم على آليات الفهم العلمي، أما الوجه الثاني فيقوم على ضبط عناصر التنمية وتقدير الحاجيات النوعية من الأجهزة الالكترونية وفق نظرة معيارية موحدة تتواءم مع التحديات المستقبلية، بالنسبة للوجه الثالث فإنه يقتضي أن نجعل الاعلامية تمارس تأثيرا جليا من وعي الأفراد الاجتماعي وأن ترسي نوعا من التوافق الايجابي بين توجهات الدولة بهياكلها السياسية والادارية وتطلعات المجتمع المدني. وليس مستبعدا أن يتحقق في المجتمع العربي مستوى أعلى من الدقة يحكم العناصر المكونة للعولمة والمتميزة بنعومتها البالغة.

وتعتبر هذه هي الجوانب الايجابية في عملية الدمج الذكي بين بعض وظائف العولمة ووسائل الاتصال الالكترونية من جانب والتنمية من جانب آخر وهي أمور تعطينا الانطباع بأن الانجازات التقانية ستكون في مستوى الحاجات المجتمعية المطلوبة من أجل تطوير العمل الجماعي وربط المعرفة بالإنتاج. ويمكن لنا بصفة عامة القول بأن الاهتمام بنوعية الحياة والحرص على الاستفادة من الموارد ومدى ملاءمة نتائج الثورة الاعلامية مع واقع المجتمع، من أجل استشراف نوعية التنمية المطلوبة يستدعي استخدام أنظمة خطوط الاتصال المباشرة والمفتوحة لغاية الوصول إلى المعلومات التنموية واستثمارها دون حواجز أو عراقيل بعد أن دخلت تقانات معلوماتية مرحلة جديدة تهم تطبيقات المهارات العليا والدنيا التي تساعد على بناء نماذج تنموية ذات أهداف استراتيجية.

ولا ريب في أن التنمية بهذا الشكل سوف تكون واقعية وعقلانية وتجريبية تهدف إلى غايات مجتمعية شمولية تمتلك منطقا داخليا متماسكا. كما أنه غير خاف علينا ما في هذا الاتجاه الذي ستأخذه المعلوماتية في عملية التنمية من دمج للنظم الاتصالية المختلفة مع مجموع المبادئ والمعايير مما يحكم نشاط الدولة ويوجه عملية استثمار الموارد الطبيعية وينظم مشاريع التخطيط والاستشراف الرامية إلى تجاوز العجز عن مواجهة مطالب أغلبية الجماهير وإتاحة البدائل الممكنة للدخول في إطار المنافسة العالمية اعتمادا على مرونة الاسواق.

إن العولمة ستكون فضاء ملائما لتلقي وبث المعلومات والأفكار التنموية تحركها في ذلك حوافز مخصوصة وموجهة تقوم على ضرورة التواصل بين الناس حاكمين ومحكومين وتسير التبادل وفق قواعد لعبة واضحة هي لعبة المنافسة العالمية من أجل خلق فوائض معلوماتية بناء على نمط الانتاج الجديد المتميز بعدم التناقض الجوهري بين الحاجة الشعبية إلى هذه المعلومات وعملية خلقها

وانتاجها[1]، إذ أن المعلومات تنطوي على قيمة اقتصادية لا يستهان بها وهي قيمة قابلة لإخضاعها لنفس الشروط التي تخضع إليها السلع المادية.

إن الانخراط في النظام المعلوماتي العالمي الجديد أمرا لا مفر منه فهو الشرط الرئيسي لإحداث نقلة مجتمعية وإنجاز التنمية المطلوبة. ولابد حينئذ من الاستفادة من منجزات الثورة التقانية والاعلامية بما في ذلك الشبكات التي تحمل كميات ضخمة من المعلومات ذات أصول استثمارية عبر المسافات الطويلة والقصيرة.

3. علاقة العولمة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي

تعتبر العولمة بما هي تقنية جديدة تطبيقا للعلوم الأساسية في الانتاج[2]. والتنظيم، ويجري في المجتمعات العربية على ضوء هذه المستجدات في تطوير البرامج الاعلامية وربطها بالتقدم العلمي للاستجابة لحاجيات المجتمع الراهنة والمستقبلية. كما تشهد هذه المجتمعات محاولات عقلنة مجالات الإنتاج ومسالك التوزيع والمعاملات الاقتصادية والتبادلية داخل المؤسسات[3].ومن أجل فهم هذه الأبعاد الدقيقة المرتبطة بالمعلوماتية يجب أن ننطلق من المعلومات بما هي حقيقية ماثلة أي بما هي نشاط مجموعة الأنظمة والخلايا الإلكترونية الدقيقة التي تشكل السيرورة التي من خلالها تحصل على المعارف من العالم الخارجي.

لقد ساعدت تقانة العولمة على خلق امكانات مادية حقيقة لتطوير التجربة الفردية والخبرة، بعد أن صار التعامل مع العولمة والتفاعل الإيجابي معها وتحديد ضوابط استعمالها يمثل الخيارات الوحيدة والممكنة التي ستسهم في بناء منظومة مجتمعية وحضارية جديدة وتدفع إلى الانخراط بتوازن في النظام العالمي الجديد. وتعيد العولمة على المستوى الاقتصادي تعريف عناصر قوة الدولة وتفتح مجالات جديدة للتنافس مع الدول الصناعية[4] وهي قادرة على إيجاد طرق أفضل للتنمية والزيادة من ثرواتها باعتبار قدرتها على استعمال نظم المعلومات التي تؤدي إلى إنتاج تلك المواد التنموية.

1- J. P. de Blasis et A :(1975): Tignol «système automatique de transactions bancaire in informatique et gestion n° 72.

2- Christian Uhlif :(1990): **la coopération industrielle des entreprises sur le plan international**: le cas de la Tunisie in le développement en question séné études sociologiques n°16 C. E. R.E.S P,328.

3- A. Dumontier :(1985) : **modèle de projection des mouvements scripturaux des ménages** « Banque n°368 Décembre 1977, p, 133.

4- ابراهيم حلمي عبد الرحمن. (1976): **نظرات في مستقبل التنمية الصناعية في العالم العربي**، القاهرة معهد التخطيط القومي، المجلد العام.

عند تناولنا مسألة التنمية في المجتمع العربي لابد من الانطلاق من فكرة أن البناء الاقتصادي للمجتمع لا يمكن أن يحقق نقلة نوعية نحو التقدم دون مخططات مسبقة مستندة إلى مؤشرات علمية لتحديد ما يمكن القيام به في عملية التنمية بصفة واقعية لا سيما وأن التنمية ليست شيئا يستورد كما تستورد التقانة، وهي تعني التقدم التقاني فقط إذ أن هذه الأبنية التنموية يجب أن تمر بمجموعة معقدة من المراحل المتعاقبة. ومن الجلي أن عملية التنمية في المجتمع العربي حددتها عوامل عديدة يتعلق بعضها بمدى توافر الموارد الطبيعية وتطور الصناعة والزراعة إضافة إلى وجود الأيادي العاملة المختصة[1] والقادرة على انتاج وتحسين الثروات المادية مثل البضائع المصنعة والموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية.

في ضوء هذا التشابك يمكن للتنمية أن تنطلق من مجموعة من العوامل المناخية والجغرافية والديمغرافية، غير أن ما يجدر التنبيه إليه هو تقانة العولمة وإن تركزت على درجة تطور الاقتصاد وترقي المؤسسات فهي ترتكز أيضا على مواكبتها الأصلية لمدى النضج الذهني للأفراد واستعدادهم. غير أن هذا الاقتضاء ينعكس مثلما يطرد، ومن الممكن أيضا بناء منظومة معلوماتية مركزية تدعم هذا العمل وفق عدد غير محدود من الفعاليات.

إذ يعتبر الترابط بين وسائل الاتصال المعلوماتي والاستراتيجيات التنموية أمرا مساعدا على مراكمة الثروة ومضاعفة الاستثمارات الاقتصادية وتقليص الهوة بين الدول الغنية والمصنعة وبين الدول العربية في هذا المستوى.

خاصة وقد أضحى التخلف الاقتصادي يفسر بتخلف وضعف الموارد والبرمجيات الاعلامية، فتكون بذلك التنمية سكونية تحركها عوامل معيقة مثل إخفاق المخططات وطغيان الارتجال والتسرع عند صياغة السيناريوات المحتملة. وهكذا فإن حالات الفشل المتكررة في توقع ارتفاع المستوى العام للاقتصاد حيث المخططون والسياسيون العرب على التفكير في صياغة تصورات دقيقة حول حالة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية ومن ثم يتم التفكير في الانخراط بصفة فعلية في مشروع الثورة المعلوماتية والارتباط بشبكات الاتصال الالكتروني مع العمل على استثمار نتائج البحوث التي تنجز في هذا المستوى من اجل تقديم مجموعة من البدائل الثقافية والاقتصادية.

وقد اعتبرت المعلوماتية إضافة إلى كونها قادرة على شد أزر الأفراد ومساعدتهم على بيع وشراء المعلومات وخدماتها المختلفة إطارا أيديولوجيا يمكن من تعزيز هيمنة الدولة السياسية وترويج قيم المجتمع والإسهام في خلق "بيئة فكرية". كما ساهم تطور أبحاث علم الاجتماع التنموي إلى إبراز

---

[1]– توماس كون. (1992): **بنية الثورات العلمية**، ترجمة، شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر، 97.

حاجة المجتمع العربي إلى أسس ثقافية جديدة تسند مشاريعه التنموية وخياراته الاستراتيجية. ومما لا شك فيه أن العومة تحوي مثل هذه الأسس بما أنها سوف تساعد على إحكام التصرف في المعلومات الثقافية وستلعب بذلك دورا قياديا في الربط بين الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مسألة سوف تمكن من صياغة نماذج اجتماعية ونماذج إلكترونية تساعد جميعها على القيام بمهمات أكثر ذكاء.

ولن يتم ذلك إلا عبر توظيف البرامج الإعلامية توظيفا جيدا ومزيد الاتفاق عليها ويستوجب انجاح مشروع أعلمة المجتمع الانسجام التام بين الدولة والمجتمع المدني والاتفاق على أساس معين للتطور يجمع بين التوازن الاقتصادي وزيادة فاعلية قطاعي الصناعة والفلاحة وتطوير المؤسسات التقانية والابداعية. وستصبح البنية الأساسية معلومات ذات استعمال كثيف من خلال سهولة الحصول عليها.

1.3. أولوية الثقافة في مشروع الأعلمة

ثمة ملاحظات مهمة صاغها الدكتور "عبد الوهاب بوحديبة"[1] يحسن التطرق إليها في سياقنا هذا، ومحصلها أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن يكون لها معنى ولن تتحقق إذا غضضنا النظر عن المكونات الثقافية الخاصة بكل مجتمع أي انجاز التنمية الثقافية. ويشير مفهوم التنمية الثقافية هنا إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

- تأثير الثقافة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاجراءات الواجب اتخاذها في مستوى الفعل الثقافي من أجل الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاستعمال الملائم للوسائل المادية خاصة تلك المتعلقة بالتنظيم والتصرف في وسائل الإعلام وتقانات الاتصال وهي مهام شاقة وعسيرة نظرا إلى طبيعتها العلمية الدقيقة.

وتفترض هذه العمليات أنماطا من السلوك يختص بها المجتمع ككل وسلوكيات فردية في إطار من التجانس[2] والانسجام الذين يساعدان على استيعاب العولمة. إذ تتابعت الاكتشافات المذهلة في حقل وسائل الاتصال حيث شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في هذا المجال. ومكننا اعتبار العولمة حقلا ثقافيا يتضمن مفارقات عديدة وتعددا في النماذج وهي . أي العولمة. تحتوي النسق الثقافي بما

---

[1]– عبد الوهاب بوحديبة. (1990): **آفاق التنمية والثقافة في الوطن العربي**، دراسة مرقونة تونس، ص، 98.

[2]– **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، 276، مطابع دار السياسة، الكويت، ديسمبر.

فيه المعلومات التي يمتلكها المجتمع، ورموز التواصل والتفاعل لدى أفراده يعني ذلك أنها تؤدي وظيفة مزدوجة فهي تجمع بين مخزون الذاكرة الجماعية والممارسة العلمية بما سيمكن من صياغة توجيهات وتعليمات ذات فاعلية في سوق المعلومات الرمزي تكون محكومة بضوابط علمية دقيقة من أجل احداث التغير وصياغة الأهداف المجتمعية المطلوبة.

إن هذا التحدي الذي تفرضه العولمة والتقانات المعلوماتية الجديدة لا تخص المجتمع العربي فحسب وإنما يمتد ليشمل كل دول العالم الثالث وليس هناك من وسيلة لمواجهة التراكمات التي تعرفها هذه الصناعة وإحداث تغير نوعي إلا بالانطلاق من رؤية شمولية تسمح بدراسة المجتمع العربي وفهم مشاكله وتبصر مستقبله دون فصله عن محيطه الداخلي والخارجي. وفي هذا الخضم المتداخل تتعدد الحقائق والسبل المؤدية إلى الامساك بالخيط الموصل إلى المنجزات التقانية والسيطرة عليها.

ولا يمكن الحديث عن العولمة خارج السياق الذهني والمعرفي للأفراد إذ تستدعي هذه المسألة أن يكون المحيط العلمي أكثر تقدما وقدرة على استيعاب فوائد المعلومات وتفهم خصوصيات البرمجيات التي تعتبر حركة دائبة من التطور في مستوى مواد الانتاج وأشكال التنظيم إضافة إلى عدم الاكتفاء بالنقل الآلي الجامد بل السعي إلى التطوير والاستنباط بما يوائم التطلعات المحلية ويتماشى بصفة أدق مع السياق الكوني مع إتباع مسار أيديولوجي على أننا لا نستعمل الأيديولوجيا هنا استعمالا تقليديا باعتبارها منظومة عقائدية تحتوى على دلالات سياسية.

إن توظيف مفهوم الأيديولوجيا يتماشى في سياقنا الراهن مع التطلعات التقانية والمعلوماتية الجماعية ويعتمد خلفية عقلانية تقوم على أساس الترابط الجماعي والتواصل دون السقوط في الانقسام إلى عائلات أيديولوجية أو سياسية ضيقة متنازعة.

4. العولمة والتنظيم الإداري

. مسائل اجتماعية

إن استثمار الوسائل والشبكات المعلوماتية في المؤسسات والإدارات وكيفية توزيع المهام بين الأفراد والجماعات يسمح باكتشاف الخصوصيات التي تميز هذه العملية والمساهمة في بناء النماذج الرياضية المحددة للعلاقات الاجتماعية. ويفترض أن آلية العمل الاداري ترتبط بجهاز عقلاني يمكن أن يعوض الانسان عند إنجاز أهم عمليات إدارة الانتاج الميكانيكية والمنطقية[1] ويساعد على اتخاذ القرارات

---

[1]– توريون جوازن.(2006): **العولمات: الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الاقليمية وتوجيه الحكم المعياري**، الرفاعي بدر مترجم، الثقافة العالمية، العدد، 106.

الناجعة، وتحاول الدراسات السوسيولوجية أن تزيل التعارض بين المفاهيم الادارية المتداولة وبين المفاهيم المعلوماتية المستعملة من قبل الخبراء والفنيين.

ولا تكمن الاشكالية في معرفة سبل تحرر الافراد من العيش في الجمود والنمطية الادارية فقط وإنما تكمن كذلك في إدراك قابلية الإدارة للمعطيات التقانية وفق نسق كوني متسارع، إن كل هذه التحولات تبدو قابلة للنقاش لأنها تعدنا لدخول المستقبل مزودين بطاقات كبيرة ولدينا دون شك القدرة الكافية على نقلها وتنفيذها على أرض الواقع، وتمثل صناعة البرمجيات إحدى المجالات الساخنة والحيوية التي يتم في إطارها بلورة التوجهات الادارية وإعادة هيكلتها اعتمادا على تحاليل شمولية تهتم بالبحث عن المعلومات التي تساعد على التطور في مستوى الجهاز الاداري.

فعندما توشك نتائج التجديد أن تكون غامضة يجب أن نكون على أهبة الاستعداد للسيطرة عليها إذ لا يمكننا أن نترك العولمة تحدث اختلالات في بنى المجتمع لأن قدرة التحكم فيها وفق تصورات ونماذج جديدة للعلاقات الاجتماعية تعطينا إحساسا بالوصول الفوري إلى نتائج أكثر تفاؤلية والتعامل مع العولمة كمصدر لهذه النتائج وبالتالي مصدرا للتحولات السوسيو إدارية العميقة ونشأة مجتمع متفتح وشفاف.

إن الشيء الوحيد الواضح هنا هو أننا الآن بصدد مشكلة سياسية أساسا بحكم توسع المجال الإداري تلعب فيها العولمة دورا رهانيا فهي الورقة الرابحة التي تعول على نتائجها السلطة السياسية والنخب الادارية. ومن المعقول أن تظهر في مستوى هذا الحقل السياسي الاداري موجات جديدة من الصراع بحثا من الهيمنة على شبكات المعلومات وتوظيفها رغم أن الهدف الرئيسي الذي يطمح إليه هو تحقيق تطلعات الدولة وإطلاق طاقات الأفراد وامكانياتهم الابداعية، بما أن جوهر الحرية الفردية والجماعية يطرح في سياق ابداعي تأسيسي يتفاعل بشكل واضح مع تقانات العولمة ويجعل النماذج الجديدة في الإدارة عاملا أساسيا في تحقيق التطور الذي يصبو إليه المجتمع ويساعد الأفراد على توظيف شبكات العولمة توظيفا جيدا ودقيقا.

- الديمقراطية والادارة

تقتضي الديمقراطية في إطار نشر المعلومات بالإدارة إعادة بناء جماعات العمل حتى تكون أكثر قابلية للتكيف مع المنظومات والشبكات الالكترونية ولأكثر قدرة على المحافظة على التوازن النفسي بين الفاعلين. إضافة إلى مراعاة الدوافع الفردية، والتغيير في السلوك عند الاتصال وإنجاز المهمات الادارية، كما تستدعي الديمقراطية التركيز على التخطيط العقلاني، للاتصال الاداري أي إدراك حاجة مستخدم المعلوماتية الدائمة إلى الآخر. مع اعتبار الادارة بالمعلوماتية تنظيما مفتوحا لا يرتبط عمله

بمحددات وشروط داخلية بل يستدعي الانتباه إلى وجود علاقات تفاعل اجتماعية مع البيئة الخارجية وهي تساعد على مناخ أفضل لممارسة الديمقراطية.

5. أوجه الترابط بين النظام التربوي والعولمة

لقد شكلت التحولات التقانية مجالا لنشوء علاقات اجتماعية وتربوية جديدة. وهي غير منفصلة عن التأسيس والتنظيم إلى جانب كونها تخضع لسيرورة سياسية واقتصادية وثقافية مترابطة. ولقد رافق تطور المدارس والمعاهد تطور الوسائل التقانية. ولذلك تعتبر التربية، بحكم دورها وطبيعتها أكثر مؤسسات المجتمع عرضة للتغيير. ولا يمكن لنا اليوم أن نتجاهل اتساع الفضاء التربوي والآفاق المفتوحة في هذا المجال، حتى أن الإشراف على العملية التربوية أضحى من اختصاص هيئات متعددة حكومية وخاصة. إن ملاحظة طرائق التدريس تسمح بإدراك الأهداف التي تعرضها الجماعات التربوية، لتنشرها بين المتقبلين كما تسمح لنا بفهم الغائيات الكبرى التي ترمي إليها الدولة عبر تنويع مناهج الإبلاغ وإيصال المعلومات وتكثيف الفروع المعرفية المهتمة بالتربية وقطاعاتها المختلفة.

لكي ندرك تماما هذا الترابط، بين النظام التربوي والحياة الاجتماعية، يجب أن نتتبع الحركية التعليمية الواسعة وتطورها باعتماد مباحث علوم التربية وعلم الاجتماع التربوي وفلسفة التربية.

هذه المعارف تمكننا، من التوصل إلى وصف تقريبي لعمليات التجديد والتحديث في المجتمع. بما أن التربية أضحت تستوجب اليوم التخصص بعد أن تنامى التقسيم الاجتماعي للعمل[1] ولم تعد العائلة أو مجموعات القرابة أو الأفراد المعزولين قادرين على تقديم المعلومة العلمية والموضوعية إلى الطفل وأضحت التربية ممارسة مهيكلة، تتمايز فيها النشاطات والأدوار الاجتماعية وفق نظرة إجمالية تحكمها شروط واضحة ومفهومة.

كان دوركايم، يعتقد أن المجتمعات الثابتة والتي لم تعرف حراكا اجتماعيا يمكن أن تشهد أنماطا معينة من التربية وتكون لدى أطفالها عددا من السلوكات والاستجابات الجسدية والذهنية والأخلاقية

---

[1]– نعيم إبراهيم. (2000): **توظيف التقنيات الحديثة في التعليم الجامعي عن بعد**، مجلة آفاق العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، عدد، 6، أبريل.

* ترتبط هذه المسألة بانتقال عملية التربية إلى المؤسسات الرسمية ودور الحضانة وهو أمر يجعل مجال عمل المجتمعات التقليدية ضيقا نتيجة إدماج أشكال تربوية تحترم الثقافة والمجتمع ككل ولا صلة لها بالأقليات أو بالجماعات المحلية الضيقة التي تكرس انقسام المجتمع إلى فئات غير متجانسة.

* إن الفضاءات التربوية باتت تستوعب أعداد مرتفعة من المقبلين عليها وتقوم بتلقينهم مجموعة من المبادئ الاجتماعية والقيم الثقافية الشمولية في إطار أوسع من الإطار الذي كان يؤم أفراد قليلين في إطار تربية تقليدية تعلم الجمود والانغلاق.

التي تناسب الوسط الاجتماعي الذي يحيا فيه الطفل. إنه نمط من التربية يهدف إلى تنشئة الأطفال وإعدادهم حسب برامج يمكن أن تجعل منهم فاعلين اجتماعيين يحافظون على ديمومة المجتمع وتماسكه*.

لقد حلت اليوم المدرسة والمؤسسات التربوية بصورة واسعة محل الجماعات الاجتماعية الضيقة للقيام بمهام التنشئة بشكل شمولي*، ويمكن القول إن المؤسسة التربوية، أصبحت مدعوة بناء على أدوارها الجديدة إلى مواكبة التحولات التقانية والاهتمام بنظم العولمة والاستفادة منها في ضبط القضايا وتحليلها.

وتلبية لهذه الحاجات، ازداد الاهتمام بدور التقانة في الارتقاء بالعملية التربوية وإيجاد معايير، مرنة ومنطقية لغاية تمييز البرامج وتدقيقها. ولذلك دار جدل بين المهتمين بأمر التعليم حول أهمية العولمة وأنواعها ومدى الاستعانة بها وهو جدل شمل خاصة الدول الأكثر تقدما وتصنيعا، كما طرحت مسألة اختيار أفضل الأساليب للاستفادة من المعلومات في تطوير التعليم ومعالجة مشكلاته ورفع مستوى أداء المتقبلين.

وبذلك تسهم العولمة في تكوين الأفراد وفق تصورات مجتمعية مضبوطة ومبرمجة آليا وهي تعمل أيضا في إنما الشخصية[1] في إطار سياق حضاري. كما خلقت إمكانات متعددة أمام الأفراد ودعم تجاربهم في المجال التربوي كما منحتهم فرصا للإرتقاء الذهني والمعرفي. وأصبحت المعلومات متاحة أمام الجميع كما تنوعت مصادرها وبات المربي والتلميذ يجدان خيارات كثيرة بعد أن نمت الحاجة إليها، سيما وأنه لا يمكن إحداث الثورة التربوية المطلوبة تحت وطأة البيروقراطية التي عششت في كيان ادارات التعليم وتسببت في تراجع وظيفتها التسييرية والتأطيرية.

إن كل مشاريع التجديد في المجتمع تحتاج إلى مرونة كبيرة لضمان أقصى استغلال للموارد الطبيعية والبشرية. إضافة إلى خلق الحوافز غير المادية لدى القائمين بعمليات التدريس وجميعها مهام تحتاج مهارات عالية لابد من توافرها لدى الفاعلين على مختلف المستويات[2]. ومن حسن الطالع أن تقانة المعلومات توفر اليوم فرصا عديدة، لتدريب أطقم الادارة التعليمية والمدرسية كما تمكن من مساعدة، متلقي المادة التربوية، وتوليد صور وتصميمات بيداغوجية عالية الجودة.

---

[1]– الحمامي الصادق. (2004): **في التربية على نقد الاعلام**، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، عدد، 43.

[2]– مجد الدين خمش. (2009): **العولمة والمجتمع العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 37، العدد،4، الكويت.

وتهدف عمليات دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى إعداد برامج التنمية العلمية اعدادا يساير استراتيجيات الدولة الشاملة ويقدم صورة واضحة عن المجتمع يمكن النظر إليها من خلال البرامج التربوية. وهو ما يجعل التنظيمات التربوية أنظمة مفتوحة لا يرتبط عملها بشروط داخلية وحسب وإنما كذلك بمبادلات المؤسسة التربوية مع البيئة الخارجية.

1.5. الثقافة والعولمة

يندرج موضوع المعلوماتية في إطار معرفي أوسع تبرز من خلاله قدرة الانسان على الخلق والابتكار وتشكيل طبقات متعددة من حزم المعلومات واستغلال نتائج بحثه لتطوير المجتمع وتحقيق التقدم العلمي ويمكن الافتراض بأن عمل الهياكل الثقافية في مجال الاتصالات يعتمد على مبدأ التكامل بين الفئات المختلفة للمجتمع وبذلك تصير الثقافة فعلا إراديا لا يمكن أن تتجلى معالمه ومعانيه إلا في إطار الارتباط بخطوط المواصلات وقنوات البث. علما بأنه توجد أنواع عديدة من الثقافة المعلوماتية (اقتصادية، ديمغرافية، جمالية، أخلاقية، سياسية، دينية، رياضية.....)، وهي تنتشر في جداول خاصة يمكن أن تخدم المشروع التربوي للمجتمع. ويكمن الهدف الأخير للتعلم الاجتماعي في هذا الصدد في متابعة مسالك التعامل الفردي والجماعي مع المعلوماتية باعتبار أن العامل أو المستهلك للمعلومة أو التلميذ حينما يقبلون على تعلم استخدام منظومات الإرسال الإلكتروني أو الصوتي ويتقنون عملية التحكم في الارساليات الرقمية والرمزية من خلال الأجهزة، فهم يقيمون الدليل على أنه يوجد في المجتمع الذي يحيون فيه بعد تطوري هو أقرب إلى طبيعة الادراك الانساني ويتجانس مع الأهداف والمعتقدات والمطامح المعرفية للأفراد وقد تكون هذه العناصر جميعها من صنع الانسان وابتكاره ورؤيته لكيفية تحقق عدة مبادئ وقيم إلا أن الحاجة إلى الجهاز المعلوماتي تبقى أكيدة وضرورية حتى يتسنى إعطاء معنى لهذه العناصر.

يكمن الهدف الرئيسي من نشر الثقافة المعلوماتية في السعي إلى تطوير مسارات تربوية جديدة يتفاعل خلالها الأفراد مع منتجات الثورة الاعلامية. ومن الأمور الأساسية في الربط الشبكي للأفراد مع الأجهزة نجد رغبة في توخي طرائق أكثر فاعلية للتحكم في تدفق المعلومات لأن ديناميكية الاتصالات الإلكترونية تختلف عن تلك التي تتم مكاتبة أو مشافهة وكذلك الجماعات الالكترونية التي ليست مجرد جماعات تقليدية إذ يستخدم أعضاؤها الأجهزة ويتفاعلون بواسطتها.

وإذا كان فهم التوجه المستقبلي في التربية والتعليم يرتبط أساسا بالعمل على الاستعانة أكثر فأكثر بالمنظومات العالمية للمعلومات، فإن الهداف والرهانات الاجتماعية يجب أن تكون متماثلة لضمان دوام علاقات التضامن بين الأفراد. والواقع أن الثقافة المعلوماتية ستنتج فاعلين لديهم القابلية لتأقلم والتعايش في إطار المجتمع التواصلي. ولا يعني الانتاج هنا اعتماد نماذج ثقافية تعسفية ولا يمكن

للنمط التربوي أو العمل التربوي حسب تمشي "بيار بورديو" أن يكون ترسيخا متواصلا طويل الأجل أو يدفع إلى استنباط مبادئ نموذج معين من التعسف الاجتماعي، وبالتالي احداث تطبع يتمتع بالديمومة وبقابلية الانتقال وتوليد ممارسات تنطبق على هذه المبادئ[1] بعيدا عن هذا التبرير الإيديولوجي للإخفاقات. إن مشروعا مجتمعيا كهذا يحتاج إلى تناول مقنع لمختلف المفاهيم الموظفة وما يؤسسها من خلفية نظرية وإلى عرض لمختلف التقنيات والمناهج المعتمدة في مقاربة وتحليل الظاهرة المدروسة وإيجاد الآليات العلمية المناسبة لتفسيرها.

يستخلص مما سبق أن البناء المعلوماتي يمكن أن يندرج تحت عنوان اشمل هو الاستقلالية والقدرة على تحقيق غايات الأفراد والجماعات في الدولة واحتواء جميع النقائص. وفضلا عن ذلك فإن الاسباب الداعية لإنجاح مشروع الاعلمة عديدة وقد بينت السيسيولوجيا الغايات المختفة لهذا المشروع وحاولت معالجتها بنوع من المهارة والدقة والموضوعية اعتمادا على الدراسة النقدية للميدان والواقع أن الابنية المجتمعية يمكن أن تصاغ حسب نماذج يطبق كل نموذج منها حسب نوعية الاحداث المعلوماتي وهو أمر قد يصادق تأييدا من قبل المهتمين بمجال السيسيولوجيا إذا اجتنبوا الوقوع في خطأ التحيز والذاتية.

الخاتمة

نشهد اليوم عصر جديد، وهو عصر يطرح تحديات متنوعة على المجتمع إذ مع الايجابيات التي تقدمها المنجزات التقانية تنشأ مشاكل وقضايا معقدة. غير أن المسألة الأهم في كل هذا الجدال هي مسألة الاتصالات وبنية المعلومات التي أضحت تمثل بالنسبة للمجتمع قضية سياسية وأيديولوجية.

إن البحث السوسيولوجي لا يمكن أن يقدم لنا حلولا أو بدائل توضح لنا كيفية تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي متطور لكن نفي إمكانيات التطور أو مواكبة الثورة المعلوماتي يعد من منظور سوسيولوجي إجحافا في حق المجتمع العربي بالنظر إلى رهاناته وتطلعاته وموارده البشرية.

تمثل العولمة شكلا مجتمعيا جديدا ماثلا إذ أننا عندما نحاول ملامسة العلاقات والمجالات الاجتماعية الجديدة التي تفتح آفاقا معقدة ومن الصعب الوصول إليها أمام عدم توفر شروط معينة تكمن في السيطرة على الشبكات والمنظومات الاتصالية المترابطة، وذلك حتى لا يتعرض الأفراد إلى الانعكاسات والصدمات النفسية في أزمة اجتماعية لا حدود لها.

---

[1]– بيار بورديو. (1994): **العنف الرمزي**، بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة، نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص، 50.

وهنا تطرح ضرورة التأهيل طبق سياسة تكوينية محددة ' لأهداف وواضحة المعالم تأخذ بناصية المعارف والعلوم والتقنيات المعلوماتية وتسعى إلى بلورة جملة هذه المنجزات عمليا بأن تعد الموارد البشرية بما يتواءم والاحتياجات الضرورية الحاضرة والمستقبلية للمجتمع وتكون هذه السياسة التأهيلية قادرة على إشاعة العقلانية والضبط العلمي والحرفية بين الأفراد. ولعل علم الاجتماع اليوم قادر على التفاعل مع الثورة المعلوماتية ودراسة خصوصياتها وملاحظة آثارها السلبية والايجابية.

وقد يكون التطور السوسيو معلوماتي اليوم خاضعا أساسا إلى هذا الغزو التقاني الرهيب الذي أثر حتى على أبسط النشاطات الاجتماعية اليومية وعلى الاتصالات بين الأفراد كما غير عدة مفاهيم أهمها مفهوم الثقافة.

إن هذا التحويل عميق جدا وله نتائج مهمة بما أنه تحول معلوماتي وله شروطه المستقلة عن شروط تكون أي عنصر آخر. غير أنه لا يمكننا عزله عن السيرورة التاريخية للمجتمعات الانسانية وعن فعل الحركة التاريخية. وتعبر المعلوماتية عن العيش اليومي للإنسان من العوامل التي سوف تعمل دون شك بتعديل سلوك الانسان وتكيفه وفق متطلبات العصر، ينشأ لدى الأفراد وعي جديد بالزمن وفهم جديد للوقت ففي إطار الحاجة إلى المعلومات السريعة وإلى الخدمات الاستعجالية وإلى تحليل النصوص في دقائق تضطر إلى التوسل بالأجهزة من أجل إنجاز هذه الحاجات.

قائمة المراجع

1. نبيل علي، 1994، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، عدد 184، الكويت.

2. عزمي عبد الرحمن، 1987، التكنولوجيا الحديثة للاتصال، المجلة التونسية للاتصال، عدد 12 ديسمبر.

3. على الدين هلال، 1982، الأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي، مجلة المستقبل، عدد، 3.

4. محمد عبد الشفيع عيسى، 1984، التبعية التكنولوجية في الوطن العربي، المستقبل العربي.

5 ابراهيم حلمي عبد الرحمن، 1976، نظرات في مستقبل التنمية الصناعية في العالم العربي، القاهرة معهد التخطيط القومي، المجلد العام.

6 – توماس كون، 1992، بنية الثورات العلمية، ترجمة، شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر.

7–عبد الوهاب بوحديبة، 1990، آفاق التنمية والثقافة في الوطن العربي، دراسة مرقونة.

8 الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، مطابع دار السياسة، الكويت، ديسمبر.

9 توريون جوازن، 2006، العولمات: الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الاقليمية وتوجيه الحكم المعياري، الرفاعي بدر مترجم، الثقافة العالمية، العدد، 106.

10 نعيم ابراهيم، 2000، توظيف التقنيات الحديثة في التعليم الجامعي عن بعد، مجلة آفاق العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، عدد، 6، أفريل.

11 مجد الدين خمش،2009، العولمة والمجتمع العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 37، العدد،4، الكويت.

12 الحمامي الصادق، 2004، في التربية على نقد الاعلام، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، عدد، 43.

13 بيار بورديو،1994، العنف الرمزي، بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة، نظير جاهل، المركز الثقافي العري، بيروت.

14 .H. Schwimann. 1975, Transfert électronique. Une fois encore I 'Europe va- t-elle découvrir L'Amérique? 01 informatique Mai.

15 - J. P. de Blasis et A. 1975, Tignol « système automatique de transactions bancaire in informatique et gestion n° 72.

16–Christian Uhlif .1990: la coopération industrielle des entreprises sur le plan international: le cas de la Tunisie in le développement en question séné études sociologiques n°16 C. E. R.E.S, P, 328.

17- A. Dumontier .1985, modèle de projection des mouvemets scripturaux des ménages « Banque n°368 Décembre 1977.